الدور الاستراتيجي الامريكي في احلال النظم الديمقراطية

الاستاذ المساعد الدكتور

حسين حافظ وهيب[1]

Email;-dr_hussain_hareid@yahoo.com

الملخص

لا مناص عند الحديث عن التحولات الديمقراطية وخاصة(الثورات) في الوطن العربي من القول انها امتداد لبيئة دولية متحولة .

شواهد التحول فيها شديدة الوضوح على المستوى السياسي الدولي في الاقل، يتمظهر الوضوح ليس في فرية الديمقراطية وحقوق الانسان والتداول السلمي للسلطة كما ترى الانظمة الديكتاتورية التي لا تقيم وزناً للتحولات الكونية .

بل من واقعية تلك المطالب العالمية وضروراتها الانسانية،اذ لا مجال للحديث عن تكافل دولي مستقبلي لمواجهة التحديات المصيرية الا بخلق بيئة سياسية تتفق في المشتركات العامة ،ثم تتفق كذلك على سوية الانسان في حقوقه العامة في الاقل، والتي اصبحت من مستحقات عالم نهاية التاريخ بوصف فوكوياما.

الوطن العربي ولسنوت خلت تكالبت عليه قوى عالمية ومحلية متعددة فاستبدت بانسانه ،ونهبت ثرواته واهانت كرامته.

فتحول هذا الوطن في بعض اجزائه ،الى حواضن مرضية عابرة للحدود الوطنية ،اذ لم تسلم من شرور تلك الحواضن اكثر الدول تقدماً وحذراً وتحوطاً،وتوالدت على مر العقود الماضية فلسفات فكرية متقاطعة وضاربة في الكراهية الانسانية، القاعدة مثلاً وصراع الحضارات مثلاً آخر، وتحولت حدود الاسلام في التوصيفات الفكرية الى دموية ،وحين اتسعت مساحات االفعل

[1] مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد.

وتأثيراته الجدية ، وبان ضعف الحيلة في وأده،اصبح التغيير ليس ضرورة محلية بل انسانية وعالمية في حين واحد.

في بعدها الانساني تتجلى الضرورات في المظلوميات الاجتماعية والسياسية هدراً وسحقاً للحقوق الطبيعية ، واكسيراً يغذي التطرف البشري في بعده العالمي، ومن ثم لا بد من خلق ظروف محلية وبمساندة دولية للتخلص من النتائج الكارثية للكراهية الانسانية ومحاولة خلق بيئة تسامح عالمية .

من هنا يمكن النظر بواقعية في (الثورات) العربية على انها ضرورة قومية نهضوية ،ومن هنا ايضاً نستطيع ان نتيقن ان الادوار الضارة بالمسيرة العربية الاقليمية والدولية ينبغي ان تتغير ، هذا التغير في الدور الدولي بشكل عام والامريكي بشكل خاص هو المساهمة الجادة مع العالم العربي لمعاودة النهوض ونفض غبار الماضي والبدء بمسيرة جديدة لحاقاً بركب الامم المتمدنة وهي الخطوة السليمة في مجال المصالحة مع العالم العربي والاسلامي على حد سواء .

وهو ادراك امريكي جديد ومتقدم تحقيقاً لامن عالمي راسخ ومستقر تمارس فيه الولايات المتحدة دوراً قيادياً رياديا عالمياً بخلاف الادوار السابقة التي ساهمت فيها في سحق انسانية الانسان العربي وتخلفه عن الركب العالمي.خلافاً لذلك هناك من يرى عكس ذلك ، اي ان الولايات المتحدة تسعى عبر تلك الثورات الى استقدام الاسلام السياسي الذي يستعدي بعضه بعضاً ، لإدخال المنطقة العربية والاسلامية في دوامة من الحروب والازمات السياسية ،وهي بهذا الاسهام تستطيع ان تجنب نفسها شرور المواجهة مع فصائل الاسلام المتطرفة ، هذه هي اشكالية البحث التي سيجيب عنها في الفصول الآتية :-

المقدمة:-

التغيير السياسي في الانظمة المعاصرة غالباً ما يعبر عنه بأنه حركة تصحيحية تسعى الى رفض وضعاً سياسياً اجتماعياً قائماً واستبداله بوضع جديد يرفع المظلومية عن المجتمع ويحاول تحقيق العدالة للجميع وبما يخدم مصالح المجتمع في الحرية وحقوق الانسان الاساسية ،وباختصار شديد هو تحول في بنيان الدولة الاساسية يضمن الارتقاء بها والانسجام مع متطلبات التحول في البنية الدولية المعاصرة .

ومن ثم بقدر ما لهذا التحول من وجهاً داخلياً فله في الوقت نفسه وجهاً دولياً ، من هذا المنطلق تبدو الكثير من التساؤلات ضرورية للكشف عن التداخل بين الوجهين المذكورين ، هل كان للولايات المتحدة مثلاً دورا في تغيير انظمة الحكم في الوطن العربي كالنظام التونسي والمصري والليبي واليمني مثلا؟.

وهل لها كذلك دوراً فيما يحدث حاليا في سوريا والبحرين ؟ وهل سيكون لها دور في المستقبل لاسقاط انظمة حكم عربية او شرق اوسطية اخرى ؟.

اما كان ممكنا لها ان تدعم حلفائها وان لا ترضى باستبدال المخلصين منهم بسواهم من السلفيين والجهاديين المعادين لنهجها وسياستها في العالم .؟

ام ان الامر كان مفاجئة كبرى فحاولت ان تتكيف معه وتستفيد منه ؟.

هي جملة من الاسئلة المحيرة التي يسعى الباحث الى الاجابة عنها او عن بعضها، وبمحاولته تلك يريد قراءة ناضجة لما حدث ويحدث برؤية وتأني عاليين، عليه يقدم اجابة مقنعة وغير منحازة،لان انظمة الحكم العربية هي انظة حكم تعنينا ،وان الشعب العربي الذي ننتمي اليه هو شعبنا وان مستقبل المنطقة يهمنا من حيث طبيعة الحكم والولاءات والتجاذبات السياسية .

بدايةً لا نعتقد بان الولايات المتحدة كانت قادرة على دعم حلفائها وابقائهم في السلطة في المنطقة ، فموجة التغيير كانت اعنف من امكانية السيطرة عليها ولهذا كان من الحكمة لها ان تضحي بحلفائها المخلصين وان تبحر خلف شراع اليافطة العربية التي نادت وتنادي (نريد اسقاط النظام)،

سنحاول قراءة الدور الامريكي في كل واحدة من هذه المحاور أنطلاقا من فرضية ان التجارب الثورية المتعاقبة والمتلاحقة في اسقاط نظم الحكم في الوطن العربي لم تكن بمعزل عن التأثير الامريكي،ورغم اننا نعتقد بعفوية تلك الثورات وانها لم تكن خاضعة لتخطيط مسبق في الداخل العربي على الاقل بل انها ثورة الجياع المحرومين ضد المتخمين والمترهلين ،ولانها كانت كذلك فلقد ساهمت العديد من الاحداث في تصاعدها .

العفوية هنا هي المفاجئة التي استبعدت كل الامكانيات لايقاف المد الشعبي المساند لها ،صحيح ان البوعزيزي في تونس ومحمد في مصر كانا قد احرقا نفسيهما احتجاجا على الظلم والفاقة ولكنهما مثلا في نفس الوقت صرخة امة وبلاء وطن .

اعني ان مطلبية الشهداء لم تكن شخصية ،بل مطلبية جماهيرية استحضرت مظلومية الجياع والمحرومين من كل ارجاء الامة .

وكانت الاجراءات الحكومية المتعثرة هي الاخرى كمن يصب الزيت على النار ،فما كان بالامكان حل المشاكل العربية المزمنة بضربة عصا سحرية ،لذلك اتسع سقف المطالب الجماهيرية من الاصلاح الى التغيير ،بمعنى ان المطلبية تحولت من ابقاء تلك النظم شريطة الاصلاح الى انهائها والخلاص من مظلومياتها والى الابد .

كان شعار الثورات في البدء تحقيق مطالب مشروعة وهي معالجة البطالة ومحاربة الفساد والبيروقراطية وغلاء المعيشة ،لكن عجز الحكومات عن ايجاد حلول لتلك المطالب دفع باتجاه الدعوة الى اسقاطها،لاسيما ان ردود افعال الحكومات كانت بطيئة ومتكاسلة ومحكومة بالضاغط العالمي الى حد كبير،فكانت النتيجة المعروفة هي سقوط تلك النظم بسرعة غير معهودة .

في خضم تلك الاحداث كانت الولايات المتحدة تنظر بقلق الى المساحة الهائلة التي شملتها الثورات العربية وبدلا من ان تعلن موقفا صريحا وواضحا منها سارعت الى اتخاذ موقفا محايدا في البدء ،بمعنى انها لم تكن متيقنة بعد من قدرة الشعوب العربية على اسقاط انظمتها وجميعنا يتذكر التصريح الخطير لوزيرة الخارجية الامريكية من الثورة في تونس حين اعلنت بانها تقف بمسافة واحدة بين السلطةوالشعب ، ولكنها حين ايقنت ان نظام بن علي الى زوال حولت البوصلة السياسية الى الشعب ، وهكذا فعلت مع نظام حسني مبارك ومن ثم مع النظام اليمني ، اي انها لم تفقد الثقة في الانظمة الحليفة والمتهالكة حتى اللحظة الاخيرة كما انها لم تعادي الشعب العربي الثائر ، وظلت ممسكة بالعصا من الوسط .

هذا الموقف تغير كليا بعد اشهر قليلة وكان الحشد الاطلسي لتغيير النظام في ليبيا قد مثل سابقة دولية خطيرة كانت اشبه بابعادها ومدياتها التدخل الدولي في يوغسلافيا او غزو العراق في العام ٢٠٠٣م.

كانت الولايات المتحدة ابان تغيير نظام الحكم في تونس ومصر تراقب ما كان يحدث في ليبيا واليمن ولابد من انها توقعت سقوط تلك النظم ،والمفارقة الواضحة في هذا المجال هو ان الرئيس اليمني كان قد غادر البلاد بضمان عدم الملاحقة ، في حين ان الرئيس القذافي جرت ملاحقته في الداخل الليبي حتى تم قتله، ودالة ذلك هي ان النظم المعزولة اقليمياً ودولياً قد تعاملت معها الولايات المتحدة بقسوة معهودة ، والنظام العراقي السابق مثلاً واضحاً، في حين ان النظم المدعومة اقليميا لاتشهد تعاملا بالمثل على هذا الصعيد ،والنظام السوري والبحريني دالة اخرى اكثر وضوحا في هذا الصدد .

ان خريطة التحالفات الجديدة في الشرق الاوسط ستفضي الى استراتيجية امريكية شرق اوسطية جديدة لا تستبعد استعمال العصا التي تلوح بها في تعميم عدوى الثورة لمن تريد، ولا الجزرة التي تستطيع من خلالها استقطاب قوى التغيير الجديدة ، فالتحول الحاصل في النظم العربية هو ضرورة املتها متطلبات الداخل العربي المتخم بمشكلات تعنت النظم العربية في رفض دعوات الاصلاح التي نادت بها الجماهير منذ اكثر من نصف قرن، تلك المتطلبات التي بقيت حبيسة المكاتب الحكومية فأنتجت بيئة مأزومة بين السلطة والشعب ، ادت بالنتيجة الى تثوير كل السبل اللازمة لاسقاط تلك النظم ،لكن ذلك التغيير لم يكن بمنأى عن رؤية القوى الدولية المتحكمة في النظام الدولي لا سيما الولايات المتحدة الامريكية التي ساهمت مساهمة جادة في عملية التغيير على قاعدتين .

الاولى – ضبط ايقاع ردود فعل الانظمةواخضاعها الى قواعد القانون الدولي الذي يحرم استعمال العنف ضد المتضاهرين .

وثانياً– دعم العمل من داخل المنطقة وعبر عناصرها وهو ما يعفي الولايات المتحدة والقوى الاطلسية من تغيير النظم السياسية بالقوة العسكرية المسلحة ، وتكرار تشويه صورتها المرفوضة عالميا كقوة تفرض ارادتها على الغير بدواعي التصدي للارهاب الدولي وعلى قاعدة المحاور

الدولية (من ليس معنا فهو ضدنا)، بل على العكس من ذلك ستصبح الولايات المتحدة في الظاهر المساند الدولي المتميز في دعم تطلع الشعوب الى الحرية والديمقراطية ولكنها في الواقع ستدخل دول المنطقة في دوامة من الصراع وبما ينسجم مرة اخرى مع المشاريع الاستراتيجية التي لطالما تحدثت عنها وهي الفوضى الخلاقة المستندة الى تنفيذ مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي صدرت بموجبه خرائط جغرافية متعددة.

الصورة الجديدة التي تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية الى الظهور بها في المنطقة هي صورة المساند لقوى التغيير على رؤى وتصورات جديدة تختلف عن تلك التي جرى بموجبها تغيير نظام الحكم في العراق بالقوة العسكرية ،فتغيرت وفقاً لذلك النظرة الدولية لها،وطبقاً للتصورات الجديدة سيتم استبدال صورتها السلبية السابقةالقائمة على اساس التدخل المباشر في الشؤون الدولية، بصورة جديدة قائمة على ثلاثية التحرير من الداخل–بقوى الداخل–المدعوم من الخارج .

ويلاحظ أن الجميع في المنطقة الآن يحاول ايجاد موقفاً أمريكياً داعماً له في عملية التغيير، وهكذا تتحول الولايات المتحدة من دولة تفرض ارادتها على الغير بالقوة المسلحة وتنتهك حقوق الانسان وحرياته الى دولة ترعى تلك الحقوق وتساهم في خلق نظم سياسية جديدة تكتسب شرعيتها من الجماهير وليس من قوى خارجية فوقية ،وبكلف اقتصادية متدنية ،يتحول في هذه النظم الولاء ليس بموجب القواعد الاخلاقية المعروفة كالولاء للوطن او الامة، وانما في جزء كبير منه الى الداعمين الدوليين والاقليميين اللذين اسهموا بشكل جاد في دعم عمليات التغيير الراهنة .

سنحاول تتبع تلك الدراسة من خلال منهج التحليل النظمي وبهيكلية اعتمدت على المحاور التالية :–

المحور الاول :— اطار مفاهيمي لنظرية الدور في السياسة الخارجية

المحور الثاني :— المتغيرات الدولية واثرها في احلال النظم الديمقراطية

المحور الاول :–اطار مفاهيمي لنظرية الدور في السياسة الخارجية.

تجلت نظرية الدور في علم الاجتماع السياسي نتيجة الحاجة لمعرفة ما عليه ان يؤديه الافراد والجماعات والمنظمات والدول من حراك داخلي يختص بكل مجموعة من هذه المجموعات مع غيرها وكذلك على المستوى الخارجي ما يمكن ان تؤديه الدول والمنظمات الدولية العابرة للحدود الوطنية من حراك فيما بينها وبيان الاثار التي يمكن ان تترتب على هذا الحراك .

وقد بنيت نظرية الدور (role)على افتراض سلوكي خاص بالفرد ومن ثم المجتمع والدولة والخصائص التي يمكن ان تلعب دورا مهما في اتخاذ قرار ما [١].

تتبع فكرة الدور ايضا من ان الادوار ترتبط بالوضع الاجتماعي وطالما ان الوضع الاجتماعي متغير فان الدور يتغير تبعا لذلك وله مايميزه من الخصائص وهنا تركز نظرية الدور على الفرد من الناحية الوظيفية والسلوكية وتاثير ذلك في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية [٢].

يعتبر وازع تنمية وتطوير الانساق السياسية هو الدافع الرئيسي لعلماء السياسة المعاصرين لوضع بنية لمفهوم الدور في اطار علم السياسة اذ تهتم نظرية الدور بمستويين من التحليل:-

الاول :- يختص بالانساق السياسية ودور الفرد والمجتمع كل على حدة واثرهما في البناء الداخلي للدولة من حيث بحث هيكل الادواروتوزيعها وتفاعلاتها بين الانساق الفرعية او الابنية التي تشكل النسق السياسي الكلي .

اما المستوى الثاني :- فيتم فيه بحث الادوار التي يؤديها الافراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط ان يكونوا من رؤساء الدول .[٣]

ووفقا لذلك تتباين الاتجاهات في وضع تعريف محدد او مفهوم جامع شامل للدور فمن ذلك مثلا تعريف عالم الاجتماع الشهير Theodorsonالذي يركز على جانب التوقعات، فيرى ان "الدور يتحدد بمجموعة التوقعات من جانب الاخرين ومن جانب الشخص نفسه عن سلوكه ازاء حدث معين بمعنى انه نموذج للسلوك مبني على حقوق وواجبات معينة يؤديها الفرد ازاء الجماعة مثلما تؤدي الجماعة حقوق وواجبات ازاء الفرد في المنتظم الجماعي وهكذا يمكن تشبيه ذلك بالنسغ الصاعد والنسغ النازل في النبات [٤]،

والدولة كذلك يمكن ان تتماهى ضمن هذا المنظور بما تؤديه من دور في المجتمع الدولي كما يؤدي المجتمع الدولي ما عليه من واجبات وحقوق ازاء الدولة [٥]،

اما تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية فقد تناولت االمفهوم عبر ثلاثة اركان اساسية هي الطبيعة والمكون والابعاد ورأت ان الدور هو مفهوم يستخدملتوضيح السلوكيات المتوقعة للفرد ويمكن من خلال ذلك تحديدمكانة الفرد ووضعه في المنتظم الاجتماعي مثلما يمكن تحديد دورالدولة في الاطار الدولي كمنتظم جمعي[٦] اما تعريف الالماني وبتز فإنه يركز على المدركات باعتبارها اكثر شمولاً وانساقاً والمدركات هنا تعني المعيارية الاجتماعية والتمايز الاجتماعي فكل مجتمع يمكن عده اطاراً من المعايير السلوكية ،وانه يمكن تمييز انساق سلوكية اجتماعية بشكل دائم على انها جبرية وملزمة ،والسبب ان كل مجتمع يمكن اعتباره بناءاً اجتماعياً متمايزاً عن سواه وانه اطاراً مركبا من اجزاء متمايزة من الناحية الاجتماعية [٧] وهكذا يمكن القول بان الدور هو ما يقوم به الفاعل الاجتماعي في علاقته بالاخرين مع مراعاة انه لايمكن اعتبار كل سلوكيات الفرد الاجتماعية داخله في اطار معين وهو مايعني ان هذا التعريف هو الاقرب الى مفهوم الفعل .

وهنا نستطيع القول بان الدور هو احد المفاهيم الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها في نظرية التحليل الوظيفي والتي تنطلق من فرضية ان المجتمع الانساني كالكائن الحي وانه نسق او بناء واحد يتألف من عدد من الوحدات وان هذه الوحدات متماسكة ومترابطة ويشد بعضها بعضاً وتقوم بينها علاقات دائمة من التأثيروالتأثر تقوم على اساس التكامل والتوازن ،ان عمليات التفاعل القائمة بين الوحدات هي التي تؤدي الى وحدة النسق واستقراره ،ورغم ان لكل وحدة من هذه الوحدات دورا" او وظيفة يحددها موقع النسق الكلي، الا انها جميعا تشترك في عملية التفاعل الوظيفي، بهدف الحفاظ على الالتزام والوحدة ،وهكذا يمكن ان نصف العلاقة بين الوحدات على انها قائمة على الاخذ والعطاء ،واذا ما حصل نكوص او ارتداد او عدم استجابة من قبل احدى الوحدات لمطالب الوحدات الاخرى فان النسق الاجتماعي سوف ينهار بالضرورة ويتطلب ذلك مرحلة جديدة لاعادة التوازن.[٨] وفي اطار تعدد الاتجاهات في تفسير الدور ظهرت الحاجة الى التعريف السياسي للدور (political role)او ما يسمى بنظرية الدور في علم السياسة المعاصر ولمعرفة مفهوم الدور السياسي ينبغي معرفة توقعات الدور ،وتوجهاته وكذلك سلوك الدور

وانعكاس ذلك على صنع القرار وعلى البناء النفسي لمن يمارس هذا الدور اذ برزت اهمية الشخصية واثرها في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الاولى ببروز قيادات وزعامات انتجت تغييرات هيكلية في بنائية المجتمع الدولي وعلاقة وحداته سواء كانت ايجابية او سلبية ، ومن هذه الزعامات على سبيل المثال هتلر ،موسوليني ،ستالين ،ايزنهاور ،ديغول ،ويلسون ،تيتو،نهرو،عبد الناصر، من هنا برزت اثراءات لاغناء نظرية الدور في مجال دراسة الشخصية من منظور علم النفس الاجتماعي وانصبت تلك الاثراءات في التطورات السياسية للبشرية جمعاء لذا كان وازع تنمية الانساق السياسية كما بينا وتطورها هو الدافع الاساسي لعلماء السياسة المعاصرين في وضع بنية نظرية لمفهوم الدور السياسي فالدور من وجهة نظرهم يمثل المجال العام الذي يجمع بين علماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء النفس .

كانت بدايات التنظير للدور في علم السياسة الحديث قد بدأت في مرحلة الستينيات من القرن الماضي في مجال علم النفس السياسي ثم تلاحقت التطورات في مجال الدور والسياسية العالمية في حقبة الثمانينيات وتحديدا بعد بروز نظرية المباريات اذ ركزت دراسات عالم الاجتماع المعروف المونروباول على التفاعلات في العملية السياسية وعلاقتها بتوزيع الادوار ودراسة اثر التركيب الاجتماعي على حركة العملية السياسية وبحث كيفية تمايز الابنية والاهداف السياسية بهدف رفع اداء النسق السياسي في ادائه الجزئي لادواره داخل النسق السياسي الكلي.

ثم بدأ التنظير نحو بناء نظرية للدور السياسي تناظر في بنائها الفكري نظرية المباراة اذ قدم الامريكي هوبكنز دراسة متكاملة في تحليل مفهوم الدور وقد انطلق في تعريفه للدور السياسي من فرضية انه يمثل احد المكونات السياسية الخارجية وهو ينصرف الى الوظيفة او الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق اهداف سياستهاالخارجية ،كذلك يعرف بانه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والافعال المناسبة لدولتهم وما يتوجب عليهم من واجبات ينبغي القيام بها ضمن الاطر الجغرافية الموضوعية من هذا المنطلق لاينشأ الدور الا عندما تسعى الدولة لتحقيقه وصياغته صياغه دقيقة وواعية بالاعتماد على :-

١- ما هو مرتبط بالتوجه او التصور العام المعبر عنه في المعتقدات والتصورات المجتمعية ويمكن ان تكون تلك المعتقدات معدة مسبقا في الغالب وتساهم فيها عمليات سياسية واقتصاية وثقافية ونفسية متعددة المستوى ومعقدة .

٢- ما هو مرتبط بالسلوك المحدد بشأن قضايا محددة ايضا ضمن سقف زمني محدد.

وبعبارة ادق ان الدور يمكن ان يقسم الى دور مفاهيمي اولا ودور ادائي او وظيفي ثانيا وصانع القرار له تصور لكلا الاثنين ويمكن ان ينصرف في ضوء قدرته على معرفة الاثنين بدقه ورصانة متناهيتين (٩)

الدور المفاهيمي يعتبر ان السياسة الخارجية هي نظام مفتوح يعبر عن تطورات مجتمعية في لحظة تاريخية محددة مبني بصبغة السياسة على حقائق الماضي وتصورات المستقبل، وهو كذلك مفهوم وظيفي في جانبي التصور والتطبيق وان النظام الدولي يتغير في اطار الاستمرار في معالم القوة الدولية ، لذا فان صانع القرار يحتاج الى القدرة والمقدرة لادراك الفرص الدولية لتنفيذ سياسته الخارجية وانه يحتاج ايضا الى معرفة ذات طبيعة مختلفة قادرة على خلق الفرص الدولية اما خصائص الدور كاحدى مكونات السياسة الخارجية فهي :-

١- انه لا يقف عند حدود التصور بل يتخطى ذلك الى الممارسة .
٢- انه يتضمن تصورات صانع القرار في السياسة الخارجية للادوار التي يؤديها اعداؤه بمعنى ان دور الدولة لا بد وان يأخذ بنظر الاعتبار دور الدولة او الدول الاعداء واسلوب التعامل معها .
٣- من الممكن ان يتباين او يختلف دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة "اقليميا ودوليا "وهنا يتضح دور بعض الدول في النظام الاقليمي كدور ايران الشاه كشرطي للخليج وقيام الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة بدورالشرطي العالمي .(١٠)

وهنا تتماهى نظرية الدور مع نظريات المباريات القائمة على افتراض ان اللعبة هي موقف يجب على اللاعبين فيه اتخاذ قرار ،اي انها مشكلة اومعضلة مايشترك فيها اللاعبون بمجموعة من القواعدوالانظمة ومن ثم السلوك ازاء المشكلة وهنا ينبغي ان يأخذبالاعتبار الظروف والاحداث التي تشكل بداية اللعبة .

وتنظم هذه القواعد الحركات القانونية الممكنة في كل مرحلة من اللعب ،وفي مفهوم نظرية المباريات الذي يتماهى مع نظرية الدور نجد ان اللعبة في صيغتها الشاملة اذا تم تأليفها وفقا لقواعد تحدد الحركات الممكنة في كل مرحلة ،حيث تحدد على اي من اللاعبين لعب "الدور" كما تحدد الاحتمالات الممكنة التي تنتج عن اي حركة للاعب اسندت اليه كما تحدد هذه القواعد حجم النصيب او الخرج الممكن الناتج عن خوض اللعبة (١١).

ووفقاً لما تقدم تصبح السياسة الخارجية لعبة ذات مجموع صفري تترجم فيها المكاسب في جانب الى خسائر في جانب آخر.(١٢)

ان مدى تفاوت الانظمة السياسية وتنوعها يجعل كثيرا من الجدل الامريكي التقليدي بشأن طبيعة السياسات الدولية التي يجب اتخاذها او اهمالها ياخذ حيزاً كبيرا من الاهتمام ،اذ ان المحددات الاساسية للسياسة الخارجية سواء اكانت قيمية او ايديولوجية ام محددات اخرى تنبع من طبيعة المرحلة التأريخية التي يمر بها النظام الدولي ،ومن طبيعة الدور الذي يتبناه صناع القرار فيها، ومعروف ان السياسة الامريكية الهادفة دوما الى تعميم النموذج الامريكي الذي تعتقد بمثاليته ،اذ يحتاج هذا الامر الى الدقة الايديولوجية والى استراتيجية طويلة المدى ، وذلك يشكل تحدياً خاصاً لها .

فالسياسات المحلية تدفع السياسة الخارجية الامريكية بالاتجاه المعاكس فالكونغرس لا يشرع لتكتيكات السياسة الخارجية فقط بل الى فرض قانون سلوك على الامم الاخرى ويتجلى ذلك في فرض العقوبات وفقاً لمنطق تعميم النموذج او مبرر الحفاظ على الوجود ، وتجد كثيراً من الامم نفسها خاضعة لمثل تلك العقوبات ،وقد سلمت بذلك الادارات الامريكية المتعاقبة جمهورية كانت ام ديمقراطية ، لذلك فان السلوك الامريكي المرتبط بدورها الدولي او الاقليمي قد خضع للنقد الشديد كونه سلوكاً يسعى للافراط في الهيمنة وهو ناتج ايضاً عن الغرور الشديد والثقة العالية بالنفس، وهذا السلوك هو استجابة لمطالب الداخل الذي تمثله مجموعات الضغط المحلية التي تسلط الضوء على مسائل رئيسة كالتعهد بتقديم الدعم او التهديد بالاقتصاص عند الانتخابات.(١٣)

وهكذا يمكن ان ننتهي بالقول ان الدور الامريكي يرتكز بشكل رئيس على معطيات قيمية مترسخة في العقل الامريكي ليس فقط على مستوى صناع القرار فحسب بل على المستوى الاجتماعي ايضاً.

وهذه المعطيات متبدلة ومتغيرة تبعاً لطبيعة التغير او التحول في البيئة الدولية ،فالنظم السياسية التي كانت ممسكة بزمام الامور في الوطن العربي وكانت مدعومة من النظام الامريكي ،ما عادت اليوم كذلك بسبب التحولات الخطيرة في النظام الدولي وانتقاله من نظام تعددي القطبية الى نظام هيمنة امريكية ،وان الهيمنة بحاجة هي الاخرى لانظمة سياسية جديدة تتحمل مسؤولية ادوار ليست تقليدية في المنطقة وانما تنسجم مع حجم التحولات الحاصلة في البيئة وتتجاوب بشكل منسجم مع التطلعات الجديدة للنظام الدولي.

المحور الثاني : المتغيرات الدولية واثرها في اشاعة النظم الديمقراطية

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة على اتباعهما انضباطاً شديداً،اذ لم تتمكن بعض المجتمعات من التطور في غمرة تلك الحرب المخيفة ،وقد عرض هذا التنافس الشديد الشرق الاوسط للتشوه الرهيب والتأخر الشديد عن ايجاد نموذج جديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة (١٤)ورغم انقضاء ما يقارب الثلاثة ارباع القرن منذ لقاء الرئيس الامريكي روزفلت والعاهل السعودي ابن سعود على متن السفينة الامريكية كوينسي عام ١٩٤٥م،ورغم تغير الازمنة كذلك ،الا ان الصداقة الامريكية لبعض الدول العربية وخاصة الخليجية منها كالمملكة العربية السعودية لم تتغير ومثلها كذلك الالتزام الامريكي بامن اسرائيل ، وكان ينبغي ان تتغير تلك الالتزامات فما كان صالحاً وجيداً ويخدم مصلحة هاتين العلاقتين على امتداد اكثر من نصف قرن لم يعد صالحاً اليوم .(١٥)

ليس البحث عن طريقة جديدة للتخلص من الالتزامات القديمة هو التحدي الذي يواجه امريكا اليوم ،بل العثور على طرق جديدة، فالظروف التي تغير بها النظام الدولي الجديد بعد مرحلة الحرب الباردة تستلزم التغير في طبيعة العلاقات او على الاقل اعادة النظر فيها،وهذه الطريقة هي القادرة فعلا على تلبية مصالح الاطراف جميعا ،فلا يمكن لاي من نماذج الحكم لمنطقة الشرق

الاوسط ولاسباب مختلفة تفصيل سياسات تخدم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية البعيدة المدى، فجميع تلك النماذج عالقة في انماط من تدمير الذات ، والفارق بالنسبة الى الولايات المتحدة هو ان قوتها وبعدها عن المنطقة وغنى خياراتها الاستراتيجية تعطيها القدرة عن الانفصال عن الانماط القديمة لتلك العلاقات، وما لم تفعل ذلك لم يتغير شئ في المنطقة وسيكون ذلك شديد التأثير على المصالح الامريكية .(١٦)لاتتطلب اعادة تصفية مقاربة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط الشروع في بناء شركات جديدة او مؤسسات اقتصادية عملاقة ، بل يتطلب ايضا اعادة صياغة العلاقات الامريكية الشرق اوسطية ،فالقوى العظمى تضعف نفسها عندما تستمر في العلاقة مع قوى اخرى عندما تكون الظروف غير مهيئة لاستمرار تلك العلاقة، ومع تغير الازمنة ينبغي لتلك العلاقات ان تتغير وتشكل المنطقة العربية مكانا جيدا للشروع في ذلك ،ورغم ان الحفاظ على تلك الانظمة له مغزاه في الحرب الباردة الا ان الوقت قد حان لتخفف الولايات المتحدة من روابطها لهذه الانظمة وتسمح للعرب من صياغة قدرهم بانفسهم .تميز معظم التحليل الامريكي للمنطقة على محوري الاعتدال والتطرف وصورت انظمة استبدادية كالنظام السعودي واليمني والمصري منارة للاعتدال والاستقرار في منطقة تبدو دوما معادية للولايات المتحدة، والمفاجئة الكبرى هي ان دول الاعتدال تلك وعلى رأسها المملكة السعودية هي التي ساهمت في توجية ضربة ساحقة للولايات المتحدة في ١١ايلول ٢٠٠١ بل ساهمت السعودية لوحدها ب ١٥ عنصر من اصل ١٩.

في عام ٢٠٠٢ اكد ريتشارد هاس مدير التحقيق السياسي في وزارة الخارجية (اننا بفشلنا في المساعدة في تعزيز المسارات التدريجية صوب الديمقراطية في الكثير من علاقاتنا المهمة ، بانشاءنا ما يمكن تسميته الاستثناء الديمقراطي فوتنا فرصة مساعدة هذه البلدان على ان تصبح اكثر استقرارا وازدهارا واشد تكيفا مع ضغوط العالم المعولم) وهو يتنهي بالقول ليس في مصلحتنا او مصلحة الناس المقيمين في العالم الاسلامي ان تستمر الولايات المتحدة في هذا الاستثناء .

ان المأساة الكبرى الكامنة وراءهذا الاستثناء تمثل اختصارا مؤسفا لواقع ان الدول العربية هي كمجموعة دولية وحيدة فشلت في الانضمام الى المسيرة العالمية صوب الحرية وقد بدا منذ مدة طويلة ان تصور كوريا جنوبية ديمقراطية وبرازيل ديمقراطية ولايبريا ديمقراطية ما كاد يكون ممكنا وقد

اصبحت كل هذا التخيلات واقعا وبقي العالم العربي يقاسي تحت حكم الانظمة الاستبدادية الفاسدة فيما بلغت موجة الحرية شواطئ كثيرة في العالم (١٧).

الحقيقة التي يجب الركون اليها هو ان تترك المجتمعات العربية في اختيار نظمها السياسية وان ترتكب من الاخطاء ما يجعلها قادرة على تلمس الطريق للوصول الى الصواب وستعود هذه المقاربة بالنفع على مصالح الولايات المتحدة طيلة القرن الحادي والعشرين الحالي .

وعوداً على بدء لقد افرزت المتغيرات الدولية الجديدة التي حصلت بين الاعوام ١٩٨٩ -١٩٩١ نهاية الحرب الباردة كنمط للتفاعلات الرئيسية في نظام العلاقات الدولية وما كان يصاحبه من نظام للقطبية الثنائية ، واعلنت من جانب اخر مولد نظام جديد ما زال الفكر العالمي يجتهد في تبيان ملامحه وخصائصه ولو سلمنا بهذا النظام الجديد فهل سيكون مدعاة للسلام والاستقرار ؟ أم انه سيكون قرينا للفوضى والحروب ؟ وما اذا كان سيوفر للبشرية ظروفا للتنمية والتقدم ؟ أم انه سيكون مدعاة للتخلف والفقر ؟

ان البلدان التي تميزت بسيطرة الحزب الواحد او العائلة الواحدة أياً كانت تسميتها ومبررات وجودها ،شددت قبضتها على السلطة بأعتمادها وسائل غير مشروعة للحكم في مواجهة ضغط الجماهير المطالبة بالتغيير وتحقيق دوراً معقولاً من المشاركة السياسية مع اصرارها على البقاء والاستمرار في السلطة ، كما انها في الوقت نفسه الغت الفرص المتاحة امام القطاعات الشعبية غير المشاركة في السلطة للتعبير عن ارادتها والمساهمة الفعلية في عملية البناء الداخلي لأوطانها ، وقد بلغ الامر حدا ان هذه الانظمة اقدمت على حرمان المواطنين من ممارسة حقوقهم عبر القنوات الشرعية المعتمدة[١٨] .

غير ان الامر بدأ يختلف تحديداً بعد عام ١٩٨٩ مع سقوط حائط برلين ونهاية عام ١٩٩١ مع انهيار الاتحاد السوفيتي ، كان لهذا التحول الكبير تأثيرات اكبر على الكثير من الاوضاع السياسية وعلى صعيد العلاقات الدولية كذلك على صعيد السياسات الداخلية للدول ، وبالاخص اثر هذا التغيير على البلدان ذات الانظمة الشمولية ، واقل ما يمكن ان يقال انها اسهمت بالتأثير على عملية الانفتاح السياسي لأنظمة هذه البلدان على جماهيرها اولاً وعلى التحولات الاخرى في النظام الدولي وهذا ما تمت ملاحظته في المرحلة الاخيرة من عمر الاتحاد السوفيتي من تبني

سياسات اصلاحية عرفت بالبيروسيترويكا والغلاسنوست على يد غورباتشوف ، اسفرت هذه التحولات جميعاً وما استتبعها ،عن سعي الاتحاد السوفيتي في بناء علاقات اساسها الانفتاح والتعاون على حل العديد من القضايا الدولية، وقد مهدت هذه السياسة الفرصة لأنهيار حلف وارشوا ، وبعدها اعلنت بعض الدول فتح قنوات الحوار والتعاون التي تطورت الى مستوى العمل من اجل اقامة شراكة مع العديد من دول المنظومة الغربية بدلاً من الاختلاف والتناقض .

وكان ينبغي وفقا لتلك التحولات انهاء حلف شمال الاطلسي كونه كان يمثل حلفا دفاعيا بوجه الاتحاد السوفيتي ،ولان خطر ذلك الاتحاد قد ولى فقد كان ينبغي ان تزول مبررات وجوده ،لكن الامر كان قد تغير ،فوفقاًلمؤتمر باريس المنعقد في شباط ١٩٩٠ والذي اقر المهام الجديدة للحلف وهي مهام ليست دفاعية بالدرجة الاساس بل استقطابية وانسانية وسياسية بنفس الوقت ،اذ بدأالانفتاح الاورواطلسي شرقاً ليظم العديد من دول المنظومةالاشتراكية سابقاً اليه، ويبدأ مرحلة جديدة من مراحل الاحتواء والسيطرة على النظام الدولي وفقاً لمفاهيم العولمة الجديدة ،وبالارتباط مع تلك الاحداث بدأت التحولات الديمقراطية تترى في الدول والبلدان التي لم تشهد نظما ديمقراطية في السابق ، حيث بدأ تيار سياسي كبير ومؤثر ينمو بين القوى الرئيسية المعارضة للحكومات، وقد وجد هذا التيار في ظروف التحولات الدولية فرصة للتعبير عن مطالبه وتحول المجتمع تدريجيا من مجتمع طبعت النظم الشمولية بصماتها بقسوة على مجمل مرافق حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،الى مجتمع المؤسسات المدنية ، وبدى واضحاً ان من واجب هذه المؤسسات القيام بتوعية اجتماعية شاملة مرادفة لمرحلة الانتقال نحو التعددية والتي تساهم بدرجة كبيرة في ارساء قواعد ديمقراطية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة (١٩) .

وبدى ان هناك توجهاً عالمياً نحو عالماً اكثر استقراراً يأخذ شكل قوساً ممتداً من امريكا الجنوبية صعودا عبر امريكا الوسطى والشمالية حتى غرب اوروبا مروراً بأَيسلندا ثم يلتحم بعد ذلك بمنطقة شمال الباسفيك وجنوبها مع منطقة شرق اسيا وتمثل روسيا القطيعة الكبرى داخل هذا القوس وبالمقابل كانت هناك مساحة هائلة من عدم الاستقرار وسيادة نموذج العنف بين قطبي هذا القوس الممتد من حدود الصين حتى المحيط الاطلسي عبر وسط اسيا وجنوبها ، الشرق الاوسط وافريقيا،وبدى ان هذه المنطقة التي يسودها العنف في معظم وحداتها السياسية ،ستكون ابعد عن

الاستقرار والى فترة يصعب تحديدها لاسباب متعددة منها ما يتعلق بالتقاطع مع جوهر التغييرات الدولية المرتبطة بالعولمة اولكونها ذات نظم دينية متطرفة تشيع ما سمي بالإرهاب او قومية فوقية تؤكد على خصوصيتها الوطنية او لاسباب تتعلق بعدم الاستجابة لمتطلبات تخفيض مستوى التسلح او اعتماد ضبط التسلح.ورغم التباعد الجغرافي بين هاتين المنطقتين الا ان التطور التكنولوجي قد ساهم خاصةً في مجال المعلوماتية في ربط دول العالم ومنها بالتحديد دول العالم الثالث بعضها بالبعض الاخر وبدول العالم المتقدم كذلك ، وكانت البرامج الفضائية قد اخذت حيزاًكبيراً من االتأثير على النظم السياسية اذ اتسعت القدرة على امكانية الاطلاع على برامج تلك الدول لا سيما المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والديمقراطية والمشاركة السياسية ،وفي غمرة تلك التحولات بدى ان الديمقراطية لابد وان تكون سبيلاً لضمان الاستقرار في هذه المنطقة المهمة من العالم وبدأ الترويج لهذا الامر يطال العديد من المنافذ التي لم تكن معروفة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وذلك بطرح نماذج سياسية معينة للاصلاح وللاقتداء بها واصبحت المنظمات الدولية والاقليمية اكثر حرصا للتعاطي بمسألة الديمقراطية وحقوق الانسان كذلك أُخضعت برامج تسليح دول معينة دون غيرها لبرامج مراقبة دقيقة تحت اشراف الوكالات المتخصصة[٢٠]

ولما كان موضوع الديمقراطية هو جوهر عملية التغيير فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها ملزمة ليس بالدعوة اليها فقط بل بتوفير الحماية والمحافظة على النظم الديمقراطية التي قد تهددها الانقلابات العسكرية او الممارسات اللاديمقراطية او التهديدات الاقليمية ، وأبتدأ التمهيد لترويج فكرة اسقاط النظم الشمولية بشكل عام على اساس ان هذه النظم لم تعد صالحة بالمرة لمسايرة التغييرات الجوهرية في النظام السياسي الدولي نظرا لأن مطالب الديمقراطية لا يمكن ان تغطيها المساحات الضيقة التي تتيحها النظم الشمولية ، وقد سارعت الولايات المتحدة الى مد ذراع حلف شمال الاطلسي ليظم العديد من دول اوروبا الشرقية الحديثة العهد بالديمقراطية كما بينا وفي الوقت نفسه كانت الامم المتحدة قد وظفت العديد من وكالاتها المتخصصة الانسانية الى تقديم تقارير مفصلة عن حقوق الانسان والحريات العامة وقد ترتب على انتهاك هذه الحقوق عقوبات اقتصادية لا تقل خطورة عن الحروب وكان من الممكن ان يكون منجز الديمقراطية هو مسك ختام القرن العشرين[٢١] .

ومن خلال ذلك كله يتضح لنا بأن للغرب عموما وللولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص دور كبير لا يخفى في تعزيز وتعميق وخلق بعض من النماذج الديمقراطية والتوجه نحوظاهرة شيوع الانفتاح السياسي في العالم اجمع، فالولايات المتحدة تمكنت وبنجاح من ربط علاقتها السياسية الراهنة ومصير مساعداتها الاقتصادية والفنية الموجهة لكثير من البلدان بجهود تلك الدول في تعميق التجارب الديمقراطية لديها ، وحل مشاكلها مع مواطنيها في مجال حقوق الانسان ، ولقد لجأت الولايات المتحدة في احيان اخرى الى الضغط على بعض بلدان العالم من اجل القبول والتبني للنموذج الامريكي للديمقراطية ، ان البعض يعتبر ذلك احدى دعائم النظام العالمي الجديد(٢٢) ، ان هذه الحالة المشروطة في السياسات والعلاقات الدولية وفي سياسة امريكا بالذات والتي تبدو واضحة منذ العقد الاخير من القرن العشرين تُعد سابقة تظهر جلية في سياساتها الخارجية ازاء العديد من دول العالم كالصين مثلا وغيرها من الدول التي يشير سجلها الوطني الى انتهاك حكوماتها لمبادئ الديمقراطية(٢٣) .

ورغم انتقال العديد من دول عالم الجنوب الى تبني بعض الاصلاحات في هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا ان الحدود التي تخطتها هذه المجتمعات في النظرة الى الديمقراطية لا تزال قاصرة على المستوى الذي بلغته شعوب اخرى فياوروبا الشرقية رغم المناخات العديدة المتاحة لهذا التغيير، وهكذا لم تشهد مجمل هذه التحولات وعلى الصعيد الداخلي تغييرات جوهرية واضحة لا سيما في المجالات التنموية اما على الصعيد الخارجي فقد واجهت هذه الدول مصاعب كبيرة في محاولتها للتكيف والتعامل مع الدول الاخرى ، فالمشاكل الحدودية كانت هي اولى القضايا التي باتت تعوق الكثير من سياسات الدول وكذلك مشاكل اخرى كانت ولا تزال تعاني منها دول عالم الجنوب يقف في مقدمتها موضوع التنمية بما فيها التنمية السياسية (٢٤) .

وهكذا فأن الولايات المتحدة استخدمت نفوذها السياسي وقدرتها الاقتصادية بالتأثير على مستوى علاقاتها الثنائية وكذلك على مستوى المحافل الدولية وبنفس الوقت تحاول التأثير على سلوك بعض المؤسسات الدولية العالمية خصوصا المالية منها ونهجها في التعامل مع متطلبات بلدان عالم الجنوب والخاصة بسد احتياجاتها الداخلية لتنفيذ برامج تنموية لديها(٢٥) ، ومؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدءا يقرنان مساعدتهما المالية بشروط تتعلق بنبذ تلك

الدول للإرهاب الداخلي ضد مواطنيها واتخاذ الخطوات العملية نحو الانفتاح السياسي والديمقراطية(٢٦) .

وقد وفرت الظروف الدولية ما بعد احتلال العراق للكويت وتداعياتها على العالم من اشاعة ظروف جديدة من عدم الاستقرار الى اصطفاف المجتمع الدولي برمته في نبذ سياسات الحروب والاسراع بتشكيل قيادة لقوات دولية مشتركة تحت غطاء من الشرعية الدولية لإخراج قوات الاحتلال العراقية ،ومن ثم الشروع في معاقبة النظام العراقي كما هو معروف للجميع ، وبدا واضحا بعد تلك الاحداث ان من ضرورات التحولات الدولية ان يعاد النظر في جميع الانظمة التي لاتضمن قدرا معقولا من الديمقراطية ومن المشاركة السياسية لمواطنيها وهذا ينعكس سلبا على امنها وعلى الامن الدولي برمته بما يمكن ان يعكسه من ظروف عدم الاستقرار ، وهكذا تم التأكيد على ان النزاع بين الدول سوف يستمر طالما بقيت هذه النظم موجودة على الساحة الدولية وان النظام الدولي سوف لن يجد الطريق معبدا للوصول الى تحقيق اهدافه في السلام والديمقراطية وان وجود مثل هذه الانظمة لابد وان يؤدي في النهاية الى صراع وبمستويين :-

اولاً- على المستوى الداخلي كمطلب من مطالب التغيير نحو الديمقراطية والعدالة .

وثانياً- على المستوى الدولي كمطلب من مطالب الاستجابة للنظام الدولي الجديد .

وللمرة الثانية وفرت الحرب الاهلية في يوغسلافيا قدراً واضحاً من الاجماع الدولي بأن الامم الديمقراطية لابد وان تكون معنية ليس بمشاكلها فقط وانما بأية مشكلة دولية يمكن ان تؤدي الى خلخلة النظام الدولي وتهديد سلامته واستقراره وان هذه المهمة الجديدة قد اضطلعت بها دول حلف شمال الاطلسي واعتبرت ان من اهم قواعد العمل في هذا الحلف هو القضاء على بؤر التهديد المحلي الذي ينعكس سلباً على الاستقرار الدولي ، وهكذا شهد العالم ولمرتان توافقا في ارادات اطراف ليست على وفاق حقيقي لما يسير عليه النظام الدولي الجديد بل على توافق للقضاء على المخاطر الدولية وعلى الانظمة التي تعد خطراً على الجميع ، وهكذا تهيأت الظروف لتوسيع دائرة الانظمة الديمقراطية لتشمل جميع الدول التي خرجت من الاتحاد اليوغسلافي بعد احداث دامية مريرة .وحين حصلت احداث (١١ ايلول ٢٠٠١) والتي القت بظلال كثيفة على مستقبل النظام الدولي برمته واصبح العالم بلغة الرئيس الامريكي بوش لا يمثل سوى محورين هما ،

محور للخير الذي يجب ان يقف مع الولايات المتحدة لمكافحة المحور الاخر والذي هو محور الشر، اصبح الحديث عن صراع الحضارات لـ (هننتغنتون) امراً تؤكده الوقائع العملية وكان يمكن للولايات المتحدة بعد تلك الاحداث ان تعطي مساحة زمنية معقولة للتعامل مع مسألة الارهاب على انها امتداد لسياسة الغاء الاخر التي درجت عليها النظم الشمولية ، ومن ثم فأن تطويع ارادة المجتمع الدولي لأستأصال نظم الارهاب كان امرا مؤكداً لو تمت مشاركة الجميع فيه كما حصل في احداث الكويت وكوسوفو لكنها انفردت هي والدول السائرة في ركبها بالتعامل مع افغانستان ليس بسبب تداعيات (١١ ايلول٢٠٠١) كما يبدو بل لتغطية جزء من متطلبات العولمة على المستوى الجيو استراتيجي في اخطر المناطق اهمية من الناحية الاستراتيجية ، وقد قطعت الولايات المتحدة بسلوكها شبه الانفرادي هذا الطريق امام الجهود الكثيفة التي تظافرت من اجل بسط ذراع الانظمة الديمقراطية في شتى بقاع الارض ، وبالقدر نفسه تصاعدت حدة الخطاب الامريكي ازاء شعوب اخرى لم تكن اطرافا حقيقية في دعم الارهاب او التعاطي معه وتلاحقت التهديدات الامريكية لكوريا الشمالية وايران والعراق وسوريا وليبيا ومنظمات فلسطينية ولبنانية واصبحت اجزاء مهمة لهذا العالم هدفا لتحديات امريكية وتزايدت نداءات ان هذا القرن يجب ان يكون (امريكيا ايضاً) . وبمقتضى ذلك تراجعت الجهود السلمية التي كان يمكن ان تؤدي الى تقويض النظم الدكتاتورية وذهبت الجهود التي تظافرت لإسقاط ما تبقى منها في العالم ادراج الرياح . وفي ظل هذه الخشية الكبيرة على مستقبل الشعوب في مناطق عديدة من العالم من ان تطالها شبح الحروب المدمرة زادت لحمة الشعوب بأنظمتها وتسارعت الجهود التي كانت تجاهد لتغيير الانظمة الى الاصطفاف في خندقها ولا غريب في القول بأن الشرخ العميق الذي احدثه احتلال العراق بعد ذلك على المستوى الدولي كان مدعاة مهمة لتراجع معظم الجهود التي وقفت داعمة للديمقراطية ، واسدل الستار على الكثير من الجهود الدولية التي تلاحقت ابتداءاً من مشروع نزع الاسلحة وصولاً الى ضرورة اجراء اصلاحات جوهرية ديمقراطية ، وعلى عجالة طويت صفحات الملف العراقي الطويلة وبدى ان الجهود التي بذلتها الامم الديمقراطية في اجراء تغييرات جوهرية على هيكل النظام الدولي ووحداته السياسية لم تكن مقنعة في ظل ظروف التمرد الامريكي على الارادة الدولية ،وكان من نتائج ذلك ان عكست التجربة الامريكية البائسة في العراق صورة مغايرة

لكل التوقعات الجادة في بناء نظام دولي متماسك قادراً على لجم النظم الديكتاتورية وساد شرخ في ملف انضاج نظم ديمقراطية جديدة كان من نتائجه التاجيل في انضاج بيئة محلية قادرة على الاطاحة بتلك النظم الديكتاتورية[1].

وقد ساد الاعتقاد بعد احتلال العراق على الصعيد الدولي بأن مطالب الديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب وعدم السماح لانتشار اسلحة الدمار الشامل لم تكن سوى ادوات لتمرير سياسة فرض الهيمنة وما يتبعها من منهجية جديدة قوامها دكتاتورية الدول الاقوى ، وتراجعت الخطوات الحقيقية التي كان يمكن ان تقود الى تغيير توجهات الشعوب ازاء انظمتها في ظل تراجع الحلول الديمقراطية لمشاكل العالم ، وهكذا تراءى لشعوب عديدة لا تمتلك قدرة الدفاع عن نفسها وحماية مصالح امهما بأن الجهود الفكرية التي حاولت ارساء دعائم السلام والقائمة على هدى التعددية والمشاركة الاجتماعية ، لم تكن سوى ادوات رخيصةلا يراد منها سوى تحقيق منافع ذاتية من خلال احلال مفهوم القوة دون سواه ، القوة التي يراد بها الاستحواذ على ما تبقى من ثروات الامم الفكرية والاقتصادية ،ومن ثم فأن الدورة التاريخية لمناهج قديمة يبدو انها قد راجت بعد احتلال العراق ، دورة جديدة لاستعمار الشعوب بعد الوصول الى تحجيم قدراتها العسكرية والاقتصادية تمهيداً لاسقاطها كما حصل في العراق ، ساهم النموذج العراقي الذي تلا عملية الاحتلال في تعميق الاعتقاد بان الولايات المتحدة غير جادة بخلق نموذج شرق اوسطي جديد يمكن ان يشكل نموذجاً للاحتذاء الا ان التحول الحاصل في العراق بعد اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق والانسحاب الكلي الذي اعقب ذلك جدد الاعتقاد بان الولايات المتحدة لم تكن قوة احتلال كما كان حاصلاً في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الاولى ، ومن ثم فان هذا الامر قد انعكس بشكل ايجابي على البيئة العربية المطالبة بالتغيير واعيد الاعتقاد ايضاً بان التحول نحو الديمقراطية هي ضرورة تمليها امتطلبات التحول في النظام الدولي وهكذا حصل الربيع العربي الذي تتسع مساحته يوماً بعد اخر .

الخاتمة والاستنتاجات

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وحتى الوقت الحاضر غمرت الساحة الدولية تغييرات جوهرة نظمية ،بدأت بدول اوربا الشرقية ثم بجمهوريات اسيا الوسطى وتتابعت في

بعض الدول في امريكا اللاتينية ثم امتدت لتشمل الوطن العربي ،ويعد هذا التحول في النظام الدولي ضرورة تاريخية تمليها متطلبت الاستجابة لمطالب الحريات والحقوق العامة وحق الشعوب في التمتع بحكومات ديمقراطية تعبر عن ارادتها بشكل واقعي وموضوعي .

وحقيقة الامر هي ان هذا التحول ما كان له ان يحصل لولا نضوج الظروف الذاتية والموضوعية سواءً على مستوى المناطق المشار اليها او على مستوى الوطن العربي .

لقد اهملت النظم الدكتاتورية كل نداءات الاصلاح التي انطلقت من الداخل والخارج وبدت اكثر تصلبا وتشددا في انكار حق الشعوب في اختيار نظمها السياسية بطرق تتناسب وروح العصر ، بل وتماهت ايضا في مبدأ التوريث السياسي وكأنها تحاول اعادة عجلة الزمن الى الوراء ، غير عابئة لما يحصل في البيئة الدولية ،فبدت وكأنها من مخلفات عصور بالية في القدم،واصبح امر تغييرها ضرورة عالمية تمليها متطلبات التحول في البيئة الدولية ،وان بدت هذه الضرورة وكأنها عدوان على مبادئ اساسية وضعتها الامم المتحدة كمبدأ عدم المساس بسيادة الدول الاعضاء فيها ،لكن المبادئ الانسانية والاخلاقية بدت اكثر سمواً من المبادئ الوضعية ، ولذا كان امر تغيير النظم الديكتاتورية في الوطن العربي كان قد مثل المهمة الانسانية الارفع في مسيرة المجتمع الدولي وعلى قاعدة ان الضرورات تبيح المحظورات .

وهكذا اصبحت المهمة الدولية في المرحلة الراهنة هي ان تتظافر الجهود الدولية لدعم الشعوب في التحول من الاستبداد الى الحرية ومن الديكتاتورية والتعسف الى الديمقراطية والحقوق الاساسية ومهما بدت المهمة شاقة وخطيرة لكن المتحقق منها حتى الآن يمكن ان يشكل خطوات جادة وحقيقية على هذا الطريق .

ولان النظام الدولي هو نظاماً احادي القطبية تهيمن على معظم اطرافه الولايات المتحدة الامريكية،يصبح لزاماً على القوة المهيمنة ان تكون اكثر انسجاماً مع متطلبات التحول تلك ، مهما كان حجم الخدمات الجدية التي كانت تقدمها تلك النظم .

ولذلك كان لزاماً عليها ان تبلور دوراً ينسجم مع مكانتها الدولية وان تتبنى خيارات استراتيجية جديدة تنسجم وروح العصر،وان تنطلق في رؤيتها الى العالم المعاصر في ضوء جدلية ان الشعوب هي صاحبة الحق في اختيار نظمها السياسية ، وان تمسك بزمام المبادرة في تغيير النظم

الديكتاتورية وان تدعم دعاوى الشعوب المطالبة بضرورة احترام الخيارات الديمقراطية التي تنادي بها، وكذلك الحريات العامة وخاصة حريات الانسان الاساسية.

صحيح ان الدور الذي مارسته القوة الاعظم لم يكن على شاكلة الادوار السابقة التي كانت تنفرد فيها وتفعل ما تشاء انسجاما مع تحقيق مصالحها القومية الا ان الدور الجديد رغم تواضعه ومحدوديته كان استجابة كما بينا لمتطلبات وضرورات التحول في النظام الامني العالمي واحلال السلام في العالم ،لذلك يصبح هذا الدور الاكثر انسجاماً مع البيئة الدولية والاكثر تضامناً مع المجتمع الدولي .

ان الانطلاقة الجديدة لدور الولايات المتحدة في تغيير النظم الديكتاتورية يتماهى تمام التماهي مع دورها في اسقاط الدكتاتورية السوفيتية التي تسلطت على العديد من دول اوربا وآسيا وكانت احد الاطراف الدولية الداعمة للنظم التوليتارية المستبدة في الشرق الاوسط ،وهي اليوم تعيد ترتيب بناء النظام العالمي الجديد على هدي رؤية عقلانية جادة ، تحاول ان تجعل من العالم اكثر امناً واستقراراً وهي تحاول ان تساهم في حل العديد من المشكلات الدولية المعقدة على اسس جديدة من التضامن الدولي والشراكة الدولية .

ان ازالة نظم الارهاب الداخلي والقمع المحلي تصبح مهمة اساسية وضرورة عالمية من ضرورات خلق صيرورة جديدة لمناطق متعددة في العالم شهدت توترا متصاعدا ويقينا ان الشرق الاوسط يقع في مقدمة الاهتمامات العالمية بالنظر لما تشكله هذه المنطقة من اهمية استراتيجية على الصعيد العالمي كونها تتمتع بثلاثية الثروة والموقع والسوق الاكثر اهمية.اضافة الى ما شكلته من مصادر تهديد عالمي بفعل النظم المستبدة.

لقد بدأت خطوات التغيير في الوطن العربي بجدية واصرار غير مسبوقين وكان شعار "الشعب يريد اسقاط النظام "جديا هو الاخر وصارما ومتحديا بحيث ان استجابة تلك النظم الدكتاتورية للتنحي كانت غير متوقعة وغير مسبوقة ورغم تفاوت الادوار المحلية والدولية في عملية التغيير الا ان الدور الامريكي يبقى هو الابرز من بين جميع تلك الادوار .

المصـــادر:-

(1) مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد.

1- The Macmillan Company & nternational Encyclopedia of The

The Free Press, 1968), Vol. 13, pp. 546 – 556.،Social Sciences, (New York

2-George A. Theodorson and Achilles G. Theodorson, A Modern Dictionary

Thomas Y. Crowell Com., 1969) p. 452.،of Sociology, (New York

٣- اسراء عمران ،دور القيادة في الاصلاح السياسي ، دراسة في العلاقة بين الفكر والممارسة ، عمر بن عبد العزيز نموذجاً الدراسة منشورة على الرابط، www.elsyasi.com

4-International Encyclopedia of The Social Sciences, (New York)- The Macmillan Company & The Free Press, 1968), Vol. 13, pp. 546 – 556

5-H. Popitz, "The Concept of Social Role as an Element of Sociological Theory", Cambridge University Press, 1972, p. 14.

6-Parsons, Talcott, The Structure of Social Action: A Study in Social Theory with Special Reference to A Group of Recent European Writers, (New York: The Free Press, 1968), pp. 640-645

٧- ينظر د عصام نعمان نظرية الدور ،دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية،المركز العربي للدراسات والابحاث القاهرة

٨-عبد العزيز عبد الغني صقر، دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية. تحليل تجريبي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩. ص ١٥٣ . ١٥٥.

٩- انظر،نظرية الدور الاقليمي ،المنشورفي منتديات طموحناعلى الموقع tomohna.com

١٠- منتديات طموحنا المصدر السابق نفسه

١١- انظر جمال سلامة –تحليل العلاقات الدولية –دراسة في ادارة الصراع الدولي –دار النهضة العربي –القاهرة ٢٠١٢ كذلك ينظر "نظرية الالعاب على الرابط ar.wikipedia-org\wiki

١٢-انظر هنري كيسنجر ، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية ؟نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرون،دارالكتاب العربي ، بيروت لبنان،الطبعة الثانية ،٢٠٠٢-٢٠٠٣ص ١٧-٢٠

١٢- ستيفن كينزر، العودة الى الصفر، ايران ، تركيا،ومستقبل امريكا ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت لبنان ،٢٠١٢ص٢٣٠

١٣- نفس المصدر ص٢٢٨

١٤- ستيفن كينزر، نفس المصدر السابق ص٢٣٠

١٥- د، خالد سعيد توفيق ، حقوق الانسان في ظل المتغيرات الدوليةالجديدة في العالم الثالث ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية جامعةبغداد ٢٠٠٠ص.٨٠

١٦-.خالد سعيد توفيق ، حقوق الانسان في ظل المتغيرات الدولية الجديدة في العالمالثالث اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠

CbesterA.Crocker , Fen Osler Hampson , and Pamela A.all,17-

Turbulent Peace , The challenges of ManInternational Conflicf, United State Institute of pease Press , Washington D.C, First published ,2001 , P.120.

RichehardN.Rosecrance , Bipolarity and future , journal conffilcy18-Resolution , September , 1996 ,P.3.

١٩- د. علي عودة العقابي ، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار ما بعد الحرب الباردة محاضرة القاه في ندوة خاصة في كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين – اربيل ، ٢٠٠١ .

-٢٠ CbesterA.Crocker , ibid ,P.69 .

٢١-د.خالد سعيد توفيق ، مصدر سبق ذكره .

٢٢- نفس المصدر .

٢٣- د.كامران الصالحي ، حقوق الانسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق ، السويد ١٩٩٨ .

The American strategic role in replacing the Democratic systems

Role Theory has been built on a behavioral hypothesis associated with the individual, society, the state,and the features that play an important role in making a decision.

The idea of the theory stems also from the roles that are associated with the social situations which frequently are changeable, so the role changes according to that changes. Therefore, the theory focuses on two types of analysis; the first one specialized in political systems and the role of the individuals, society and their impact on the internal building for the state as for analyzing roles and distributing them.

While the second level analyzes the roles of the influential individuals on the global politics, as it is not necessary the individuals should be presidents.

The conceptual role considers foreign policy is an opened system which expresses social developments built on the facts of the past and the developments of the future.